

سوريا 2019: استعصاء الحل وهزيمة داعش وإحباط من تركيا



مع ملاحظة أن القوى التي تدافع عن الفساد والطائفية هي ذاتها الجماعات الميليشياوية الطائفية التي تشتغل كاذرع إقليمية لإيران في المشرق العربي (زنبقون وفاطميون وعصائب الحق وكتائب أبو الفضل العباس وفيلق بدر وحزب الله)، وهي ذاتها التي تدافع عن نظام الاستبداد في سوريا. والثانية إقرار الولايات المتحدة لقانون قيصر الذي يفرض عقوبات على النظام السوري وعلى كل شريك له في قتل السوريين وتشريدهم.

من خط الف ليرة للدولار، الأمر الذي يعني تدهور مستوى معيشتهم إلى مستويات كبيرة جدا. بيد أن العام الماضي حمل بشارتين، ربما تعضدان حال السوريين وتفتحن المجال أمام واقع جديد قد يخفف معاناتهم. الأولى، تمثلت في اندلاع حركات شعبية في السودان والجزائر ولبنان والعراق، والأهم في البلدين المجاورين، العراق ولبنان، اللذين مازالا يشهدان ثورة شعبية تتوخى الانتهاء من نظامين طائفيين وفسادين،

انتهى العام الماضي مع ولادة ألام جديدة للسوريين ناجمة عن تعرض منطقة إدلب وما حولها للقصف الجوي الوحشي من قبل طيران النظام والقوات الروسية، كما شهدت تلك المنطقة موجة نزوح عارمة، أي نكبة جديدة، تمثلت في تشريد حوالي ثلاثمئة ألف من السوريين من بيوتهم وقراهم وبلداتهم وحرمانهم من أملاكهم ومن أعمالهم. أيضا فإن الداخل السوري، أي المناطق الخاضعة للنظام، لم تسلم من نكبة أخرى تمثلت في انهيار قيمة العملة، التي باتت تقرب

بتمكن سوى من عقد اجتماع افتتاحي للجنة في جنيف في أواخر شهر أكتوبر الماضي، لكنه عجز في فبراير عن عقد جولة ثانية للجنة، بسبب تملص وفد النظام من مناقشة القضايا الدستورية، الأمر الذي جعله يعني تلك اللجنة، في إجتماعه لمجلس الأمن الدولي في ديسمبر 2019، التي تحدث فيها عن ضرورة القيام بخطوات متوازنة في عدة مجالات لفرص حل ما للصراع السوري. من جهة التأثيرات الخارجية يمكن ملاحظة تقاسم القوى الدولية للنقوذ في سوريا، حيث تتواجد الولايات المتحدة في شرقي الفرات، في المنطقة التي تحتوي الثروة النفطية، وتركيا في الشمال السوري، والتي تشمل منطقة إدلب، وأرياف حلب الشمالية والشمالية الغربية إلى رأس العين، بعد أن استطاعت فرض منطقة أمنة تركية على خلاف مفهوم المناطق الأمنية السابقة التي كانت تفرض حظرا جويًا، أو إيجاد منطقة أمنة للمدنيين، في منطقة ما، وذلك بالتفاهم مع روسيا والولايات المتحدة في أكتوبر الماضي، الأمر الذي فرضته بالقوة في ما يسمى عملية "ربيع السلام"، التي مكنتها من السيطرة على منطقة طولها 120 كلم وعمقها 30 كلم. في المقابل فإن إيران وروسيا باتت لهما سيطرة شبه مطلقة في المناطق التي يسيطر عليها النظام، وإن كانت الكلمة العليا لروسيا، التي باتت شريكة فعلية للنظام في الصراع السوري، لاسيما منذ سبتمبر 2015، إذ هي، وليست إيران، التي مكنت النظام من استعادة معظم المناطق، واللافت أن ذلك حصل تحت يافطة خطة "المناطق منخفضة

تحت يافطة خطة "المناطق منخفضة تدمير" التي كانت تركيا فيها طرفا أصيلا وضامنا للمعارضة. وطبعا فإن حصة إسرائيل في الصراع السوري مكفولة سواء في الجنوب، أو عبر سياسة الذراع الطويلة التي استخدمتها، والتي استطاعت عبرها توجيه ضربات قوية للحرس الثوري الإيراني والمليشيات التابعة له على امتداد الأراضي السورية، وشملت العراق أيضا. في المحصلة فإن العام 2019، تضمن تقاسم النقوذ في سوريا، لصالح القوى الخمس الموجودة (الولايات المتحدة وروسيا وإيران وتركيا وإسرائيل)، مع ملاحظة تضال دور القوى المحلية، لاسيما النظام وفصائل المعارضة. كما يمكن ملاحظة أن هذا الأمر يعني أفول الصراع بواسطة السلاح، بالقياس للسابق، لاسيما بعد هزيمة تنظيم داعش على يد قوات التحالف الدولية وقوات "قسد"، التي تحققت في مارس الماضي، وبعد مصرع زعيمه أبو بكر البغدادي، على يد قوات أميركية في باروشا قرب إدلب. لكن التحفظ المذكور يتأتى من حقيقة أن انتهاء داعش، وهيمنة الأطراف الدولية الخمسة، لا يعينان أن الصراع المسلح سيرا، إذ سبق التوتر على حاله خاصة في منطقة إدلب، بحكم هيمنة جبهة النصرة في تلك المنطقة، بعد أن كانت فرضت سيطرتها فيها منذ أوائل العام الماضي، وأيضا في منطقة شرقي الفرات بحكم وجود جيوب لداعش في تلك المنطقة، وبحكم محاولات الميليشيات الإيرانية إيجاد نقوذ لها فيها، باعتبارها بوابة للعراق وإيران، وهو الأمر الذي تعارضه الولايات المتحدة.



مجاد كيالي

كاتب سياسي فلسطيني

بدأ العام الماضي (2019) بتعيين مبعوث دولي جديد، رابع، للأمم المتحدة إلى سوريا، وهو غير بيدرسون، بعد استقالة المبعوث السابق ستيفان دي ميستورا (2014 - 2018)، الذي كان سبقه في تلك المهمة، مبعوثان آخران هما: كوفي عنان (فبراير - أغسطس 2012) والأخضر الإبراهيمي (سبتمبر 2012 - مايو 2014)

ويبدو أن تعدد المبعوثين الدوليين دلالة على طول أمد الصراع، لكنه دلالة على تعقيداته الجمة واستعصائه على الحل، فضلا عن أنه دلالة على إلمام المجتمع الدولي بشأن إيجاد حل له، ولا حتى على مستوى معالجة المسائل الإنسانية، التي يفرض أنها شؤون فوق تفاوضية، كرفع الحصار، وإدخال المساعدات الغذائية والطبية، وإطلاق المعتقلين، بل إن التأثير الدولي في هذا الاتجاه بدأ غير ملموس على الإطلاق، لاسيما مع غياب مفاوضات جنيف لصالح مفاوضات استأنت، التي يراها "الضامنون" الثلاثة روسيا وتركيا وإيران.

وفي شأن التأثير الدولي في الصراع السوري فقد بدأ العام الماضي، أيضا، بالحديث عن أهمية تشكيل اللجنة الدستورية من قبل المبعوث الدولي الجديد، والتي كان بشر بها المبعوث الدولي السابق دي ميستورا، ولكن ذلك انتهى إلى ما يشبه نعي ذلك السعي، من قبل المبعوث ذاته، إذ أن بيدرسون لم

أحزاب إسلامية تعيد إنتاج سلوك النظام الجزائري

تؤكد أن الجزائر ما تزال غارقة في الأزمة الأخلاقية التي ما فتئت تطبع ذهنية الممارسة السياسية منذ سنوات طويلة.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

المساحيق التي يحاول أن يغطي بها وجهه، والدليل على ذلك هو انقضاضه على رئاسة الغرفة السفلى من البرلمان بإبعاد وتركية من السلطة القائمة، علما أن ذلك قد حدث في لحظة درامية تتمثل في احتدام الصراع بين الحراك الرفض لبرلمان عهد بوتفليقة، وبين الفصل المتبقي من ترسانة النظام الجزائري الذي انقضى، بعد تنحية بوتفليقة وعصابته، بالسلطة والتحكم في دواليب مختلف مؤسسات وأجهزة الحكم.

أما حرب الحرية والعدالة ذو التوجه الإسلامي فهو بمقياس الأثر الرجعي حزب وزير خارجية الجزائر السابق أحمد طالب الإبراهيمي، وبالتالي فإن سلوكه يبحث علينا أن نميز بين ماهية الحزب المنافس على الحكم ضمن منطلق ذلك النظام الحاكم نفسه، وبين ماهية الحزب المعارض لخيارات ومواقف وسلوك وبنية النظام الحاكم العميقة الجملة وتفصيلا، ولكن لحزب الحرية والعدالة أهمية مضمرة يعول عليها النظام الجزائري وتمثلت تحديدا في كونه يوظف ليساهم على نحو غير مباشر في خلط أوراق التيار الإسلامي في المشهد السياسي الجزائري حينا، وفي انشطار التكوين "الهجين" لعائلة الإسلاميين، ودعم بروتوكولات سنيان ذاكرة الإسلاميين لما حدث لهم من تهيمش ويطش على أيدي النظام الجزائري نفسه في الماضي القريب. في هذا السياق تنبغي إضافة زاوية مهمة أيضا وهي أن محمد السعيد بلعيد المنحدر من منطقة القبائل الكبرى لم يتخذ يوما كوزير أو كرئيس حزب أو كدبلوماسي أي موقف نقدي ضد تلاعب النظام الجزائري بقضية الهوية الثقافية واللغوية الأمازيغية ويطشه بها أثناء الصراع العنيف الذي خاضه الأمازيغ ضد هذا النظام نفسه، جزاء تكره لهذه الهوية وطمسها على مدى سنوات طويلة حتى تم القبول - على مضض - بالبعد الثقافي واللغوي والتاريخي الأمازيغي كركن من أركان الشخصية الوطنية الجزائرية وسجل ذلك رسميا في الميثاق الوطني المعدل في ثمانينات القرن العشرين.

وأكثر من ذلك فإن محمد السعيد بلعيد الذي عينه الرئيس عبدالمجيد تبون مؤخرا في منصب الوزير المستشار والناطق الرسمي لرئاسة الجمهورية، قد شغل سابقا مناصب عليا كثيرة، كما تولى منصب وزير الخارجية ووزير الإعلام في عهد بوتفليقة الذي يعده النظام الراهن ويعد من عمل معه معيارا للفساد والطغيان.

إن هذه الظواهر السلبية التي تنخر عدا كبيرا من الأحزاب والشخصيات السياسية في المشهد السياسي الجزائري

مقري، قد أشد المواطنين الجزائريين بتصرفه الذي أكد فيه هذا الأسبوع أنه لم يلق أي دعوة من السلطة بخصوص تشكيل الحكومة الجديدة، ورغم ذلك فقد أبدى استعداد حريز للمشاركة في الحوار مع السلطة نفسها. نكر هذا الموقف، لعبدالرزاق مقري، الرأي العام الجزائري بصفقة التحالف الرئاسي القديمة التي أوصلت حزبه إلى هرم السلطة من خلال انضمام أبو جرة سلطاني إلى الحكومة التي شكلها الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، الأمر الذي ورط حزب حركة مجتمع السلم في لعبة بيع مبادئه الهشة، وقد أدى ذلك إلى إضعاف المعارضة وتقسيم صفوف التيار الإسلامي وفتح الحياة في أحزاب الموالية التي تعتبر الواجهة الحقيقية للنظام في الجزائر.

هذه الظواهر السلبية التي تنخر عددا كبيرا من الأحزاب والشخصيات السياسية في الجزائر تؤكد أن البلاد ما تزال غارقة في الأزمة الأخلاقية التي ما فتئت تطبع ذهنية الممارسة السياسية

في الواقع فإن حزب حركة البناء الوطني برئاسة بن قريظة، وحزب الحرية والعدالة برئاسة محمد السعيد بلعيد لا يختلف سلوكهما عن سلوك النظام الجزائري إلا في التلاعب بمفردات التصريحات، أما من حيث الأفعال فكلهما يصطف إلى جانب السلطة. على أساس ما تقدم يمكن القول إن حزب حركة البناء الوطني يعيد، بهذا الشكل إنتاج سلوك النظام الحاكم رغم



أزراج عمر
كاتب جزائري

ماذا يعني عرض عدد من رؤساء الأحزاب الإسلامية المدعوة بالمعارضة لخدماتها على الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، وفي المقدمة حزب حركة مجتمع السلم برئاسة عبدالرزاق مقري الذي أعلن هذا الأسبوع، جهارا، أنه في خدمة الرئيس عبدالمجيد تبون، وماذا يريد من وراء تنصله التدريجي من الحراك الشعبي الذي كان يعتبر حزبه من قبل جزءا منه؟ وكيف يفهم مقاصد حزب حركة البناء الوطني بزعامة عبدالقادر بن قريظة الذي يعترف بالرئيس تبون ويترك أمر المشاركة في الحكومة مفتوحا حسب التصريح الذي أدلى به هذا الأسبوع لوسائل الإعلام الجزائرية وقال فيه "قرار المشاركة أو عدم المشاركة سيستخذه مجلس الشورى الوطني بعد العرض إذا كان". ثم لماذا يتحدث بن قريظة عن ولائه للحراك الشعبي، في الوقت الذي يرأس حزبه البرلمان (الغرفة السفلى) الذي هو برلمان تابع للنظام الحاكم ومعظم تشكيلته البشرية من إفراز مرحلة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة وعصابته؟

من الملاحظ أن هذه التناقضات تجعل المحلل السياسي في حيرة من مواقف الأحزاب المذكورة أعلاه وأحزاب أخرى قد تعوتت على تصنيف نفسها ضمن قطب المعارضة المتشطي، ولكنها في حقيقة الأمر ترتمى باستمرار، وبأشكال مختلفة، في أحضان النظام وخاصة بعد النأي بنفسها مؤخرا عما تدعو به "تطرف الحراك الشعبي"، وبعد عجزها عن تحمل مسؤولياتها للقائمة مسار الانتخابات الرئاسية التي مرزها اللافت للنظر هو أن رئيس حزب حركة مجتمع السلم (حمس) عبدالرزاق

ليس كل ما يقوله الأميركيون ملزما لهم

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

الجيش وجدت ليس لشن الحروب، بل للتهديد بها، وغالبا ما يكون تجنب خوض الحروب أفضل انتصار. لهذا يجنح الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، للسلم، ويتوقع من طهران العمل بالمثل. إلا أن هذا ليس بالضرورة مؤشرا على أن المواجعة بين البلدين انتهت، بل على العكس هو دليل على أنها في أوجها.

لا يتوقع ترامب حربا مع إيران ولا يريدتها. فهو كما قال، خلال مؤتمر صحافي عقده إثر الهجوم الأخير على السفارة الأميركية في بغداد، رجل يجب السلام، لكنه بالتأكيد رجل يكره الهزيمة ويحب الانتصار. ولأنه كذلك، توعد طهران بدفع ثمن باهظ وحملتها المسؤولية كاملة عن أي خسائر مادية أو بشرية قد تنجم عن أي اعتداء على منشآت أميركية.

باستثناء مشاركتها في الحرب العالمية الثانية، ولعبها دورا حاسما في إنقاذ أصدقائها الأوروبيين من الزحف النازي، لم تكن الانتصارات الأكبر للولايات المتحدة تلك التي حققتها في حروبها التقليدية. وبينما هزمت في فيتنام، التي كلفتها حياة أكثر من 58 ألف جندي أميركي، وأكثر من 150 ألف مصاب، نراها في المقابل تحققت أكبر انتصاراتها في حربها الباردة مع الاتحاد السوفييتي. وهو الانتصار الذي أعقبه تفكك الكتلة الشرقية، وبدخول معظم أعضائها السابقين في الفلك الأميركي.

إن أخذت طهران كلام ترامب، ضمانا يجنيها الحرب، تكون بذلك ارتكبت خطأ فادحا، فليس كل ما يقوله الرؤساء الأميركيون ملزما لهم، هناك أكثر من دليل على ذلك، وترامب أفضل الأمثلة.

سيتابع ترامب اختبار خيار الحصار، وهذا ما سيفعله أي رئيس يخلفه في البيت الأبيض. لدى واشنطن الكثير من الوقت لاستمرار بهذه اللعبة، خاصة بعد أن أثبتت قدرتها على توظيفها واستثمارها وتحويلها إلى أرباح اقتصادية وتجارية. كم من الوقت ستصمد طهران إن اختارت واشنطن الكفاءة بلعبة الحصار؟ عاما، عامين، ثلاثة، عشرة؟